الأمم المتحدة

A/66/440/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٩ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند **لاندفيلد** (سورينام)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/66/440، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (ط) في الجلستين ٣٤ و ٣٦، المعقودتين في ١٠ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/66/SR.34 و 36).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/66/L.33 و Rev.1

٢ – في الجلسة ٣٤، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل بيرو، باسم الأرجنتين، أفغانستان، إكوادور، إيطاليا، بيرو، سويسرا، شيلي، طاجيكستان، فرنسا، الفلبين، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، مدغشقر، النمسا، نيبال هندوراس، مشروع قرار معنونا ”التنمية المستدامة للجبال“ (A/C.2/66/L.33)، في ما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١١جزءا، تحت الرمز A/66/440 و Add.1-10.

061211 061211 11-60920 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٤/٢٠٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تؤكد من جديد** الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، ولا سيما الفقرة ٤٢ منها، بوصفهما إطاري السياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

”**وإذ تلاحظ** الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (الشراكة من أجل الجبال) التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به خمسون بلدا وست عشرة منظمة حكومية دولية ومائة وثلاث عشرة منظمة من المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

”**وإذ تلاحظ أيضا** انعقاد مؤتمر التغير المناخي العالمي وأثره على جبال العالم، في بيرث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ والمؤتمر العالمي للجبال، في لوسرن بسويسرا، في يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بما في ذلك تقريري التقييم الإقليميين المنبثقين عن المؤتمرين بشأن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة للجبال منذ عام ١٩٩٢ والنداء من أجل العمل الصادر عنهما، وإعلان كاتمندو بشأن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة للجبال المعتمد في المؤتمر الدولي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة للجبال المعقود في كاتمندو في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في سياق استعراض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

"**وإذ تدرك** أنه رغم التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية لا تزال معدلات الفقر وانعدام الأمن والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي شديدة الارتفاع في هذه المناطق،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

"٢ - **تلاحظ مع التقدير** تزايد عدد الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم الذين باتوا يدركون أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في سبيل القضاء على الفقر، ويسلمون بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدرا لمعظم المياه العذبة على الأرض ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأخشاب والمعادن، ومناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة وأماكن يقصدها الكثيرون للاستجمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفي والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية إيجابية لا تحصى؛

"٣ - **تسلّم** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة عن تغيرات المناخ من خلال ظواهر معينة، مثل تغير التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف المطري الموسمي التي تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف؛

"٤ - **تسلّم أيضا** بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

"٥ - **تشجع** على إمعان النظر في مسائل التنمية المستدامة للجبال في سياق المناقشات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ وبشأن فقدان التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر التي تجرى في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

"٦ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية في أي بلد من البلدان هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس؛

”٧ - **تشجع** الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهُج كليّة في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعلى تعزيز النهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

”٨ - **تشجع أيضا** على أن تقوم الحكومات بدمج التنمية المستدامة للجبال في رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية وفي الاستراتيجيات الإنمائية، بوسائل منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

”٩ - **تلاحظ** أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الأحراج وتدهور مستجمعات المياه وتواتر وقوع الكوارث الطبيعية ونطاقها، وارتفاع معدلات الهجرة النازحة والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغيرات المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في المساعي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٠ - **تؤكد** أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الأحراج وإحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة للجبال من أجل تعزيز دور الجبال بوصفها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه، وتلاحظ أنه جرى تكريس اليوم الدولي للجبال في عام ٢٠١١ لموضوع حماية الغابات الجبلية، كإسهام في الاحتفال بسنة ٢٠١١ بوصفها السنة الدولية للغابات؛

”١١ - **تلاحظ** أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛ وتعرب عن تقديرها للدور الرائد الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة للجبال من خلال برامجها الميدانية وأنشطتها المعيارية والدعم الذي تقدمه إلى العمليات الدولية؛

”١٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وخلّف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل

كفالة التنمية المستدامة للجبال، وتلاحظ في هذا الخصوص، مع التقدير، انعقاد الندوة العالمية الثانية للاهيالات الأرضية، التي نظمها الاتحاد الدولي للاهيالات الأرضية واستضافتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والدورة الدراسية للبرنامج الدولي للبحث والتدريب في مجال الإدارة المستدامة للمناطق الجبلية بشأن إدارة أخطار الكوارث في المناطق الجبلية التي نظمتها أمانة الشراكة من أجل الجبال وجامعة تورين بإيطاليا؛

"١٣ - **تشجع** الحكومات والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على وضع أو تحسين استراتيجيات لإدارة أخطار الكوارث ومواجهة الآثار الضارة المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، والاهيالات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل؛

"١٤ - **تهيب** بالحكومات أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية والمجتمعات الجبلية والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء وبغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال، بدراسة الشواغل الخاصة للمجتمعات الجبلية، بما في ذلك الآثار الضارة لتغيرات المناخ في البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، بهدف وضع استراتيجيات تكيف مستدامة ثم تنفيذ تدابير ملائمة لمواجهة الآثار الضارة لتغيرات المناخ؛

"١٥ - **تشدد** على أن العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة في شكل انعقاد العديد من المناسبات والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

"١٦ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

”١٧ - **تشجع أيضا** على زيادة مشاركة السلطات المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ولا سيما سكان الريف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج والترتيبات المتعلقة بتخطيط استغلال الأراضي وحيازة الأراضي والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

”١٨ - **تشدد** على ضرورة تحسين إمكانية حصول النساء في المناطق الجبلية على الموارد، بما في ذلك الأرض، وكذلك ضرورة تعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛ وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك المؤشرات المصنفة على أساس نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية الجبلية؛

”١٩ - **تؤكد** أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك في ميدان التطبيب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها عند وضع السياسات والبرامج الإنمائية وعند القيام بالتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها وأهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

”٢٠ - **تشدد** على ضرورة مراعاة المواد ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال؛

”٢١ - **تدعو** الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال، من خلال الالتزام السياسي المتجدد ووضع ترتيبات وآليات مؤسسية ملائمة تضم العديد من أصحاب المصلحة؛

”٢٢ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يحتاج إلى مساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب ومن خلال نهج التعاون الأخرى؛

”٢٣ - **تشدد** على أهمية تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والتكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا من أجل التنمية المستدامة للجبال، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية على القيام بذلك؛

”٢٤ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة للجبال أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والمشاق التي تواجهها المجتمعات الجبلية، وفي هذا الخصوص تدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها إلى أن تقوم، كل ضمن ولايتها، ومعها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص بالنظر في توفير الدعم، بوسائل منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

”٢٥ - **تشدد** على أهمية استكشاف مجموعة كبيرة من مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة للجبال، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة فرص الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، وقروض الإسكان الصغيرة وحسابات التوفير والتعليم والصحة وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في مزاولة الأعمال التجارية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم والقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات لمقايضة الديون بالتنمية المستدامة؛

”٢٦ - **تشجع** على مواصلة إقامة سلاسل الأنشطة الزراعية المستدامة المضيفة للقيمة وتحسين إمكانية وصول المزارعين في المناطق الجبلية ومشاريع الصناعات الزراعية إلى الأسواق والمشاركة فيها، بغية تحقيق زيادة كبيرة في دخول المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، والأسر المزارعة؛

”٢٧ - **ترحب** بالإسهام المتزايد لمبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية كوسيلة لتعزيز حماية البيئة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية كما ترحب باتجاه طلب المستهلكين بصورة متزايدة نحو السياحة التي تتسم بالمسؤولية والاستدامة؛

”٢٨ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية الإيجابية العميمة التي تتيحها الجبال، ليس فقط للمجتمعات المقيمة في المرتفعات، بل أيضا لنسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة، وتؤكد أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه

الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل تمويل مبتكرة لغرض حماية هذه النظم؛

”٢٩ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون مشتركة عادة بين عدة بلدان، وتشجع في هذا السياق، على تطبيق نهج التعاون العابر للحدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات ذات الصلة حيثما تتوافق على ذلك الدول المعنية؛

”٣٠ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، أن اتفاقية حماية جبال الألب تشجع على اتباع نهج بناءة جديدة لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني والزراعة الجبلية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والغابات الجبلية والسياحة وحماية التربة والطاقة والنقل، وكذلك الإعلان المتعلق بالسكان والثقافة وخطة العمل بشأن تغير المناخ في جبال الألب والتعاون مع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب اتفاقيات بشأن المواضيع والأنشطة ذات الصلة المضطلع بها في سياق الشراكة من أجل الجبال؛

”٣١ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة التي اعتمدتها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة توفر إطارا للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات ومنهاجا لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة ومنتدى للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

”٣٢ - **تلاحظ كذلك مع التقدير** العمل الذي يضطلع به المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في تعزيز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان أعضاء في منطقة الهندوكوش في الهيمالايا لتعزيز العمل والتغيير من أجل التغلب على حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي يعانيها سكان الجبال؛

”٣٣ - **تلاحظ مع التقدير** ما أسهم به مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبيان فريق أديلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية وما يوفرانه من فوائد اقتصادية إيجابية لا تحصى؛

”٣٤ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم العالي والتعليم المستمر في المواضيع المتعلقة بالجبال، من أجل زيادة الفرص المتاحة وتشجيع الاحتفاظ بوجود الأشخاص ذوي المهارات، بمن فيهم الشباب، في المناطق الجبلية، وتشدد أيضا على أهمية تعزيز البرامج التثقيفية والتوعوية من أجل تشجيع

التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات، وزيادة التوعية بمسألة التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبطبيعة العلاقات القائمة بين المناطق المرتفعة والمناطق المنخفضة، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها سنويا في هذا الصدد الاحتفال باليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر كل عام؛

”٣٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، على الصعيد المحلي الوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات مصنفة عن المناطق الجبلية عن طريق المتابعة الدورية لما يحرز من تقدم ويحصل من تغييرات، استنادا إلى المعايير ذات الصلة، من أجل تشجيع البرامج والمشاريع البحثية المتعددة التخصصات وتحسين عمليات صنع القرار والتخطيط؛

”٣٦ - **تشجع** جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، كل في نطاق ولايته، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة المبذولة من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات زيادة لفعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الفصل ١٣، والفقرة ٤٢، والفقرات الأخرى ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، آخذة في الاعتبار ضرورة زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

”٣٧ - **تنوه** بالجهود المبذولة في إطار الشراكة من أجل الجبال التي تنفذ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في الانضمام بنشاط إلى الشراكة من أجل الجبال لزيادة ما تنطوي عليه من قيمة، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها العشرين في عام ٢٠١٣، التي ستدرج موضوع الجبال كأحد المجاميع المواضيعية قيد الاستعراض؛

”٣٨ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال للتعاون مع الصكوك القائمة المتعددة الأطراف المتصلة بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا واتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال، مثل اتفاقية حماية جبال الألب والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة؛

”٣٩ - **تشجع** الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني على كفالة النظر بشكل واف، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢، في الدور المهم الذي تؤديه الجبال ونظمها الإيكولوجية في تحقيق التنمية المستدامة؛

”٤٠ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود الجارية لتحسين التعاون الاستراتيجي بين المؤسسات والمبادرات المعنية بتنمية الجبال مثل منتدى الجبال والشراكة من أجل الجبال ومبادرة بحوث الجبال والجمعية الدولية للجبال؛

”٤١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ’التنمية المستدامة للجبال‘ من البند المعنون ’التنمية المستدامة‘“.

٣ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح معنون ”التنمية المستدامة للجبال“ (A/C.2/66/L.33/Add.1)، قدمته الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وأفغانستان، وإكوادور، وأوكرانيا، وإيطاليا، وباراغواي، وبوتان، وبوروندي، وبيرو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وطاجيكستان، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، وكوستاريكا، ومدغشقر، والنمسا، ونيبال، وهندوراس، فضلا عن إثيوبيا، أذربيجان، إريتريا، إسبانيا، ألبانيا، أندورا، إندونيسيا، البرازيل، البوسنة والهرسك، بولندا، الجبل الأسود، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سري لانكا، سلوفاكيا، صربيا، غواتيمالا، غينيا، كوت ديفوار، كينيا، لبنان، المغرب، المكسيك، هايتي والهند. ولاحقا انضمت ألمانيا وجزر سليمان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجورجيا ورومانيا وسلوفينيا وليبريا وليختنشتاين إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وباقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وشرعت في البت في مشروع القرار المنقح.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار المنقح لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٣٦ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح A/C.2/66/L.33/Rev.1 (انظر الفقرة ٧).

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال، وإذ تلاحظ في هذا الصدد خطة عمل بيشكيك للجبال والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للجبال، المعقود في بيشكيك في عام ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٤/٢٠٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد من جديد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١[(١)] وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٢)]، ولا سيما الفقرة ٤٢ منها، بوصفهما إطاري السياسة العامة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (''الشراكة من أجل الجبال'') التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من الدعم الذي تعهد به خمسون بلدا وست عشرة منظمة حكومية دولية ومائة وثلاث عشرة منظمة من المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد المؤتمر المعني بالتغير العالمي وجبال العالم، في بيرث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في عام ٢٠١٠؛ والمؤتمر العالمي للجبال، في لوسرن بسويسرا، في عام ٢٠١١، وتقريري التقييم الإقليميين المنبثقين عن المؤتمرين بشأن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة للجبال منذ عام ١٩٩٢ والنداء من أجل العمل الصادر عنهما، وانعقاد المؤتمر الدولي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة للجبال، في كاتمندو في عام ٢٠١١،

وإذ تدرك أنه رغم التقدم المحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية لا تزال معدلات الفقر وانعدام الأمن والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي شديدة الارتفاع في هذه المناطق،

وإذ تدرك أيضا أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** تزايد عدد الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم الذين باتوا يدركون أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في سبيل القضاء على الفقر، ويسلمون بالأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدرا لمعظم المياه العذبة على الأرض ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الأخشاب والمعادن، ومناطق توفر بعض مصادر الطاقة المتجددة وأماكن يقصدها الكثيرون للاستجمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفي والتراث، وكلها عناصر تعود بفوائد اقتصادية إيجابية لا تحصى؛

٣ - **تسلّم** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة عن تغيرات المناخ من خلال ظواهر معينة، مثل تغير التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف المطري الموسمي التي تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف؛

٤ - **تسلّم أيضا** بأن التنمية المستدامة للجبال عنصر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من مناطق العالم؛

(٣) A/66/294.

٥ - **تشجع** على إمعان النظر في مسائل التنمية المستدامة للجبال في سياق المناقشات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ وبشأن فقدان التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر التي تجرى في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٤] واتفاقية التنوع البيولوجي[٥] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٦] ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

٦ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية في أي بلد من البلدان هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس؛

٧ - **تشجع** الحكومات على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهُجٍ كليّة في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وعلى تعزيز النُّهج المتكاملة للسياسات المتصلة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٨ - **تشجع أيضا** على أن تقوم الحكومات بدمج التنمية المستدامة للجبال في رسم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية وفي الاستراتيجيات الإنمائية، بوسائل منها إدماج المتطلبات الخاصة بالجبال في سياسات التنمية المستدامة أو اعتماد سياسات خاصة بالجبال؛

٩ - **تلاحظ** أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والآثار المترتبة على تحات التربة وإزالة الأحراج وتدهور مستجمعات المياه وتواتر وقوع الكوارث الطبيعية ونطاقها، وارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغيرات المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في المساعي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تؤكد** أهمية الإدارة المستدامة للغابات وتجنب إزالة الأحراج وإحياء النظم الإيكولوجية الحرجية المفقودة والمتدهورة للجبال من أجل تعزيز دور الجبال بوصفها عناصر طبيعية لضبط الكربون والمياه، وتلاحظ أنه جرى تكريس اليوم الدولي للجبال في عام ٢٠١١ لموضوع ”الجبال والغابات“، كإسهام في الاحتفال في عام ٢٠١١ بالسنة الدولية للغابات؛

---

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

١١ - **تلاحظ** أن الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية مهمة لحماية البيئة الجبلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي؛ وتعرب عن تقديرها للدور الهام الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة والحراجة المستدامة وأثرهما المفيد على التنمية المستدامة للجبال من خلال برامجها الميدانية وأنشطتها المعيارية والدعم الذي تقدمه إلى العمليات الدولية؛

١٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وخَلَّف آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، ولا سيما المناطق الجبلية في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال، وتلاحظ في هذا الخصوص، مع التقدير، انعقاد الندوة العالمية الثانية للاهيالات الأرضية، التي نظمها الاتحاد الدولي للاهيالات الأرضية واستضافتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والدورة الدراسية للبرنامج الدولي للبحث والتدريب في مجال الإدارة المستدامة للمناطق الجبلية بشأن إدارة أخطار الكوارث في المناطق الجبلية التي نظمتها أمانة الشراكة من أجل الجبال وجامعة تورين بإيطاليا؛

١٣ - **تشجع** الحكومات والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على وضع أو تحسين استراتيجيات لإدارة أخطار الكوارث بهدف مواجهة الآثار الضارة المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، والاهيالات الأرضية وتدفقات الحطام والزلازل؛

١٤ - **تهيب** بالحكومات أن تقوم، بالتعاون مع الأوساط العلمية والمجتمعات الجبلية والمنظمات الحكومية الدولية، عند الاقتضاء وبغية تعزيز التنمية المستدامة للجبال، بدراسة الشواغل الخاصة للمجتمعات الجبلية، بما في ذلك الآثار الضارة لتغيرات المناخ في البيئات الجبلية والتنوع البيولوجي، بهدف وضع استراتيجيات تكيف مستدامة ثم تنفيذ تدابير ملائمة لمواجهة الآثار الضارة لتغيرات المناخ؛

١٥ - **تشدد** على أن العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي في تحقيق التقدم في التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة في شكل انعقاد العديد من المناسبات والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

١٦ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي، عند الاقتضاء، لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٧ - **تشجع أيضا** على زيادة مشاركة السلطات المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ولا سيما سكان الريف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج والترتيبات المتعلقة بتخطيط استغلال الأراضي وحيازة الأراضي والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة تحسين إمكانية حصول النساء في المناطق الجبلية على الموارد، بما في ذلك الأرض، وكذلك ضرورة تعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛ وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية الجبلية؛

١٩ - **تؤكد** أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك في ميدان التطبيب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها عند وضع السياسات والبرامج الإنمائية وعند القيام بالتخطيط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها وأهمية إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

٢٠ - **تشير مع التقدير** إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[٧] برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال؛

٢١ - **تدعو** الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال، بوسائل منها وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة تضم العديد من أصحاب المصلحة، ووضع آلية مؤسسية ملائمة تضم العديد من أصحاب المصلحة؛

٢٢ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يحتاج إلى مساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب ومن خلال نُهُج التعاون الأخرى؛

---

(٧) UNEP/CBD/COP/7/21/Part2، الجزء الثاني، المقرر ٧/٢٧.

٢٣ - **تشدد** على أهمية تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والتكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا من أجل التنمية المستدامة للجبال، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية على القيام بذلك؛

٢٤ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة للجبال أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع في أوساط المجتمعات الجبلية وانعدام الأمن الغذائي لديها والمشاق التي تواجهها، وفي هذا الخصوص تدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها إلى أن تقوم، كل ضمن ولايتها، ومعها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص بالنظر في توفير الدعم، بوسائل منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٢٥ - **تشدد** على أهمية استكشاف مجموعة كبيرة من مصادر التمويل، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة فرص الحصول على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر والتأمين البالغ الصغر، وقروض الإسكان الصغيرة وحسابات التوفير والتعليم والصحة وتقديم الدعم إلى مباشري الأعمال الحرة الراغبين في مزاولة الأعمال التجارية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم والقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لمبادلات الديون لأغراض التنمية المستدامة؛

٢٦ - **تشجع** على مواصلة إقامة سلاسل الأنشطة الزراعية المستدامة المضيفة للقيمة وتحسين إمكانية وصول المزارعين في المناطق الجبلية ومشاريع الصناعات الزراعية إلى الأسواق والمشاركة فيها، بغية تحقيق زيادة كبيرة في دخول المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، والأسر المزارعة؛

٢٧ - **ترحب** بالإسهام المتزايد لمبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية كوسيلة لتعزيز حماية البيئة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية كما ترحب باتجاه طلب المستهلكين بصورة متزايدة نحو السياحة التي تتسم بالمسؤولية والاستدامة؛

٢٨ - **تلاحظ** أن ثمة حاجة إلى إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية الإيجابية العميمة التي تتيحها الجبال، ليس فقط للمجتمعات المقيمة في المرتفعات، بل أيضا لنسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة، وتؤكد أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل تمويل مبتكرة لغرض حماية هذه النظم؛

٢٩ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون مشتركة عادة بين عدة بلدان، وتشجع، في هذا السياق، على تطبيق نُهُج التعاون العابر للحدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات ذات الصلة، حيثما تتوافق على ذلك الدول المعنية؛

٣٠ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، أن اتفاقية حماية جبال الألب[٨] تشجع على اتباع نُهُج بناءة جديدة لتنمية جبال الألب تنمية متكاملة مستدامة، بوسائل منها بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط المكاني والزراعة الجبلية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والغابات الجبلية والسياحة وحماية التربة والطاقة والنقل، وكذلك الإعلان المتعلق بالسكان والثقافة[٩] وخطة العمل بشأن تغير المناخ في جبال الألب[١٠] والتعاون مع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب اتفاقيات بشأن المواضيع والأنشطة ذات الصلة المضطلع بها في سياق الشراكة من أجل الجبال؛

٣١ - **تلاحظ أيضا مع التقدير** أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات[١١] وكفالة تنميتها المستدامة التي اعتمدتها ووقعتها بلدان المنطقة السبعة توفر إطارا للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات ومنهاجا لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة ومنتدى للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٣٢ - **تلاحظ كذلك مع التقدير** العمل الذي يضطلع به المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في تعزيز التعاون العابر للحدود بين ثمانية بلدان أعضاء في منطقة الهندوكوش في الهيمالايا لتعزيز العمل والتغيير من أجل التغلب على حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمادي التي يعانيها سكان الجبال؛

٣٣ - **تلاحظ مع التقدير** ما أسهم به مشروع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المناطق الجبلية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبيان فريق أديلبودين في الترويج لسياسات محددة ومؤسسات وعمليات ملائمة للمناطق الجبلية وما يوفرانه من فوائد اقتصادية إيجابية لا تحصى؛

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩١٧، الرقم ٣٢٧٢٤.

(٩) الإعلان متاح على الموقع الشبكي: www.alpconv.org/theconvieution/index_eu.

(١٠) خطة العمل متاحة على الموقع الشبكي: www.alpconv.org/clivate/index_eu.

(١١) متاحة على الموقع التالي www.carpathianconvention.org/text.

٣٤ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وتعزيز برامج التعليم العالي والتعليم المستمر في المواضيع المتعلقة بالجبال، من أجل زيادة الفرص المتاحة وتشجيع الاحتفاظ بوجود الأشخاص ذوي المهارات، بمن فيهم الشباب، في المناطق الجبلية، وتشدد أيضا على أهمية تعزيز البرامج التثقيفية والتوعوية من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات، وزيادة التوعية بمسألة التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وبطبيعة العلاقات القائمة بين المناطق المرتفعة والمناطق المنخفضة، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها سنويا في هذا الصدد الاحتفال باليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر كل عام؛

٣٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، على الصعيد المحلي الوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مصنفة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي لما يحرز من تقدم ويحصل من تغييرات، استنادا إلى المعايير ذات الصلة، من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة التخصصات وتحسين عمليات صنع القرار والتخطيط؛

٣٦ - **تشجع** جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، كل في نطاق ولايته، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة المبذولة من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات زيادة لفعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[٨]، بما في ذلك الفصل ١٣، والفقرة ٤٢، والفقرات الأخرى ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٩]، آخذة في الاعتبار ضرورة زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٣٧ - **تنوه** بالجهود المبذولة في إطار الشراكة من أجل الجبال التي تنفذ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في المشاركة بنشاط في الشراكة من أجل الجبال لزيادة ما تنطوي عليه من قيمة، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها العشرين في عام ٢٠١٣، التي سيكون فيها موضوع ''الجبال'' أحد المجموعات المواضيعية التي سيجري استعراضها؛

٣٨ - **تلاحظ مع التقدير**، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال للتعاون مع الصكوك القائمة المتعددة الأطراف المتصلة بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي[٥] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٦] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٤] والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال، مثل اتفاقية حماية جبال الألب[٨] والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة[١١]؛

٣٩ - **تلاحظ** العملية الجارية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في ريودي جانيرو، البرازيل؛

٤٠ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود الجارية لتحسين التعاون الاستراتيجي بين المؤسسات والمبادرات المعنية بتنمية الجبال مثل منتدى الجبال والشراكة من أجل الجبال ومبادرة بحوث الجبال والجمعية الدولية للجبال والتقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال واتحاد التنمية المستدامة في الإقليم الإيكولوجي للأنديز؛

٤١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.